أوراق في الفكر الاقتصادي السوسيولوجي

د. مظهر محمد صالح*: التنمية كالحرية في الاقتصاد السلوكي

١-تمهيد

لا ندري كم أن الإدارة الذاتية للنفس وضبط تصرفاتها تتطلب الحذر بأن لا تطلق (تلك الذات) عجلاتها لتعمل بأقصى سرعاتها دون طائل إلا عندما يستحق الوقت الإضافي لها من أجل الخيار الأوسع لبلوغ الحرية والا ستتحمل صناعة الحياة تكاليف زمنية شديدة. العبودية تكبل حرياتنا الإنسانية حقا. ومثلما يظل العقل الرشيد بمثابة قوة فكرية متحركة تتولى إزاحة هاجس السكون، فإنها في الوقت نفسه اشبه بحرب السلام قوامها الحذر يتقدمها قلق مشروع. اذ لا ينفك ميدان المقارعة الفكرية صوب الحرية من كبح تعثرات السلوك البشري في مغادرة مأوي الغربة ومناخ الوحشة وهو يبحث عن المجهول في ضيق الخيارات والتصدي لهول مفاجآته ما لم يبق سكون النفس يعمل بوقود دائم يقوّى العقل المتحرك دون سباته وهو يقارع العبودية ذات الخيار الوحيد المتفرد.

أدهشني المفكر العراقي المبدع الدكتور مزهر الخفاجي وهو يتناول فكرة (السمة الشخصية personality)وفكرة (الاستجابة response) في الفلسفة الاوروبية ودورها في تفسير ولادة العبودية المشرقية ذلك في خضم سعيه بالبحث عن ميلادها في بحثه الموسوم (العبودية بالاختيار. انظر المرفق): وهي عبودية يراها الكاتب ولدت حقاً بالاختيار ذلك في موجة تحليل تطور علم النفس الاجتماعي عبر التاريخ وتحديداً المجتمع الرافديني المشرقي. فانخراط الشخصية في الحياة الموقفية السياسية والاجتماعية يأتي استجابة لمكون الشخصية نفسها. فبالاستناد إلى عالم النفس (اولبرت)، كما يقول مزهر الخفاجي، فإن السمات لها وجود حقيقي في الأجهزة النفسية والعصبية. أي أن الاستعدادات النفسية المسبقة الاصلية والثانوية هي ما جعل البعض من الباحثين يعتقد بوجود علاقة بين مفهوم الدافع ومفهوم السمة رغم أن البعض يعتقد أن الدوافع ليست كلها سمات وليس كل السمات دوافع في الوقت نفسه. مع العرض أن منحى الفرد الهيدوغرافي وليس المنحنى الجمعي (الناموس) هو الذي يشكل عبر التاريخ مفهوم السمة او السمات المميزة له. كما بيَّن العالم (كاتل) وهو من علماء نفس (الشخصية) والذي توافر على فحص ودراسة اثر السمات في تشكل خصائص الشخصية المجتمعية ليؤكد هذا العالم على الدور الكبيرة للوظائف الديناميكية للشخصية إلى جانب المظاهر البنائية وذلك من خلال صرامة مفهوم السيولة، والذي يعبر عن مظاهر التغيير في الشخصية مقابل مظاهر الثبات. وهذا

يعني أن الشخص يتطرف في اي وقت معتمداً على العديد من العوامل الواقعية او الموقفية لكي يقول لنا مزهر الخفاجي أن نظرية السمات او الخصائص لا تصمد امام الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاخلاقية والثقافية.

٢-تنصرف هذه الدراسة إلى فرضية مستحدثة تجد ضرورة مزاوجة موضوع: الحرية كخيار بتحليل الشخصية، اي عبر توظيف الاقتصاد السلوكي في تفسير الحرية نفسها التي ستخضع لقيد اسمه الشخصية personality وعلى وفق رؤية عالم الاقتصاد Amartya Sen في موضوع نظريته: التنمية كالحرية Development as Freedom.

إن علم الاقتصاد السلوكي behavioral economics يبين شدة أثر العوامل النفسية والمعرفية والعاطفية والثقافية والاجتماعية على قرارات الأفراد والمؤسسات وكيف تختلف هذه القرارات عن التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

ويُعدُّ الاقتصادي Thaler في مقدمة من اسهموا في تأسيس علم الاقتصاد السلوكي وايجاد رابطة بين علم الاقتصاد والتحليل النفسي لشخصية الافراد في اتخاذ القرارات. حيث اسهمت النتائج الميدانية التي بلغها ومنطلقاته التحليلية الفكرية جميعا في بناء الاساس الموضوعي لولادة علم الاقتصاد السلوكي والتي جسدها في الكثير من كتاباته ومنها كتابه الموسوم:

Thaler, Richard H, *Misbehaving: The Making of Behavioral Economics*, W.W.Norton & Co, 2015.

لذا فإن فرضية الدراسة ترى أن تعظيم التنمية البشرية Maximization بكونها اساس الحرية وبلوغها حالة الأمثلية لابد من أن تخضع لقيد سلوكي behavioral constraint هو نمط الشخصية personality حتى تصبح التنمية كالحرية كما ارادها Sen.

٣- العبودية خيار

ما بلغه المفكر الخفاجي من رؤية معرفية في أثر الشخصية والاستجابة في تكوين الخيار العبودي للفرد المشرقي، يأتي من حقيقة تأكيده قائلاً: (واذا جاز لنا المقام أن نقول إن تطور وجود المجتمعات الدولية كان قد توزع في بداية التاريخ إلى مجتمعات اللادولة وهي المجتمعات الزراعية ومجتمعات الدولة التي اقترنت بظهور الصناعة

بيد أن سمة هذين المجتمعين، أي مجتمع الدولة ومجتمع اللادولة، كان قد ارتبطت بتسارع الفتوحات والصراعات من اجل السلطة بالقوة. وتاريخ الصراع داخل الدولة نفسها والصراع بين الدول وما حولها في كل الاحوال هو انتشار القوة في مجتمعات الدولة واللادولة بين جماهير المجتمع.

وفسر العالم (مانته) تعاظم سلطة الجماعة البيروقراطية السياسية واختفاء صفة التقديس على مبدأ المساواة وتعاظم المنافسة من أجل الحصول على الثروة التي كانت صفة لهذه المجتمعات، والوعي الطبقي، وكذلك نمو الصراع الطبقي بصورة متعاكسة وإذا جاز لنا أن نعدد الصراعات والانحيازات المترادفة معها، وأن الانتقال من اللادولة إلى الدولة قد مر بتطور تاريخي أدى فيه عنصري تأسيس الدولة (المواطن والوطن) دورهما، وهاتان الايقونتان موجودتان منذ الاجتماع البشري (البدئي) أي منذ عصر الاستقرار. وكان الصراع بين السلطة ممثلة بالقوة والعدل والمساواة كمطالب للمواطن وأن ابرز مقومات استمرار سلامة الدولة وتيسير العلاقة بين المواطن والوطن إنما يكمن في إبراز تنمية قيم المواطنة لبلوغ الحرية.

إن التقاطع بين الدولة واللادولة في المجتمعات الوطنية الحديثة لا يتأثر بموضوع تصاعد سطوة القوة في ترسيخ قيم الدولة وشيوع استخدام كل الوسائل الممكنة في تثبيت اركانها والتي قد يكون العنف غير المبرر سمة من سمات الدولة. إن هذا الفعل المخالف لمظاهر الحرية والمناقض لعملية التداول السلمي للسلطة قد يساهم في تقطيع العلاقة مع بيئتها الاجتماعية ويقلل من عمر حكوماتها. واذا كان القرن التاسع عشر قد حصل فيه تحول في مجال الدولة وفي المجتمع العربي والعراقي بعد انتقال الشعوب فيها من القبائل إلى الأمم ومن الأمة إلى الدولة وكانت عشرينيات القرن الماضي وحتى الخمسينيات منه قد جرت تحولات فكرية أضفت بدورها إلى تراجع الثباتيات، وقد اسهمت الثباتيات الثقافية (المركزيات) وبفاعيلة في دفع الإنسان العربي نحو بناء الهوية وإنشاء السلطة السياسية ومن ثم الدولة كما ذكر، وأن الدولة المنشئة تحمل في ثوابتها بعدين، المادي والمعنوي، رغم اننا لابد أن نعترف كما يقول الخفاجي: إن الدول العربية قد تطورت في ظل عوامل عديدة منها الاجتماع البشري والزمان والمكان واتخذت اشكالاً عديدة فبدأت بالفلسفة والدين في الدولة القديمة، ثم اكتسبت عنصراً جديداً ونقصد به الطابع الاقليمي العاطفي المتميز (الوطن).

ومن ثم مرَّت الدول المعاصرة (كالعراق وباقي البلدان العربية) كما يقول العديد من المفكرين بمراحل ثلاث منها (المجتمع الغيبي، والمجتمع الحزبي، ومجتمع العصور الوسطى). وقد اتخذت هذه المراحل من خلال عقيدة دينية وروحية. وعلى مستوى الوعي مرَّت فيها هذه المجتمعات:

- بالمرحلة اللاهوتية (الدينية)

- والمرحلة الميتافيزيقية

- والمرحلة الوضعية التراكمية

إن هذا التدهور المفاهيمي في مفهوم الدولة قد تقاطع مع أركان الدولة نفسها ونقصد بها العدل، النظام، الحرية. إن هذه المتوالية، ونقصد العدل والنظام، أساسها المواطن حتى قيل أن عضوية المواطن وتحقق وجود الوعي في أي دولة إنما هو قائم على الحرية الفردية المسئولة والمساواة أمام القانون التي سترسخ لامحالة النواة الفاعلة لبناء دولة الشعب لا دولة الدولة أو دولة الجماعة أو دولة الطائفة أو دولة الطبقة أو دولة الحزب.

وهكذا يرى الخفاجي إن خضوع الشعب أو كتلته التاريخية من حيث تدري في الخلط بين الغيب غير الإيماني أو شيوع اللاهوت المعطل للفعل الخيَر أو القبول اللاواعي بحضور منطق القوي المتسلط على حساب إرادة المجموع يعني أننا نؤسس لعبودية من نوع جديد ونقصد العبودية بالاختيار، العبودية للقوى (الظالمة)، والعبودية لدولة الدولة لا دولة الشعب أو المجموع وهي عبودية بالاختيار لامحالة.

٤- الحرية خيار

بالرغم مما تقدم، فما نريد بلوغه في هذه الدراسة تستمد رؤيتها من حقيقة أن الحياة الاكاديمية والمعرفية في علم الاقتصاد السياسي مازالت تتحرى عن (الشخصية الحرة) وسعة استجابتها للخيارات كافة كقيد أمثل خلا من العبودية لولوج التنمية الإنسانية او البشرية عند مستوياتها المخططة القصوى. اذ تمثل الاستجابة هنا سرعة بناء مؤسسات التنمية البشرية التي اهدافها هي تحقيق الحرية Freedom والتي تلخص تلك الحرية هي سعة الخيارات choices المتاحة امام الشخصية الإنسانية. فكلما توسعت الخيارات المتاحة امام الإنسان كلما قل قيد الضرورة الشخصية necessity's constraint وغدا الخير الاكبر للعدد الاكبر. وأن هذه الأمثلية تبقى تبحث عن ميلاد الشخصية التي تمتلك قدرة الاستجابة على السير في ولوج معايير تطور راس المال البشري وبلوغ خيارات الحرية معاً. ذلك تأسيساً بما جاء به عالم الاقتصاد Amartya Sen في نظريته: التنمية كالحرية Development as Freedom

في كتابة الصادر في العام ١٩٩٩ الموسوم التنمية كالحرية Development as Freedom.

اذ يرى Sen أن واحدة من اهم الحاجات الاساسية للحرية وتؤدي الدور المركزي في العملية الاجتماعية هي: التنمية البشرية human development والتي تلائم في تقديرنا بين (بناء الشخصية الإنسانية) من جهة و (موضوع التنمية البشرية) من جهة اخرى، واقصد تحديداً سمات (الشخصية الضميرية Person with conscience) ودوافعها. اذ تعبر هذه الشخصية عن مرحلة متقدمة في تاريخ التطور الإنساني في دراسات العلوم النفسية المتعلقة بالاجتماع السياسي. وهي الشخصية التي لها استعدادات الولوج إلى عالم الحريات بدوافعها وسماتها كشرط ضرورة وكفاية necessary and sufficient condition في آن واحد، ذلك من حيث كونها تمتلك المرونة والعقلانية التي تلبي القدرة على توسيع خياراتها الإنسانية expand human choices، وعلى وفق نظرية Sen في الحرية (حينما يبلغ الخير الاكبر العدد الاكبر).

وبهذا عدت التنمية البشرية العامل الاهم في تحسين الرفاهية والاخيرة هي الاساس المحوري لخيار الحرية التي يبقى مؤشرها سعة الخيارات choices وتلازمها قوة بشرية مكوناتها الشخصية تحمل بالغالب نمط اجتماعي لا يقل عن (شخصية الضمير) ويبتعد عن الشخصية (العصابية المتطرفة) التي تلازم العبودية.

٥- متلازمة الحرية والشخصية

ا- ثمة متلازمة syndrome بين الحرية التي تنشئها التنمية البشرية وعلى وفق نظرية Sen ومراحل الشخصية وتحديدا (الشخصية الضميرية) وعلى وفق سلم تدرج الشخصيات الذي تولت تحديده جامعة نورث ويسترن في دراستها الميدانية الاجتماعية التي سنتناولها بالإشارة لاحقا. اذ لا يمكن أن تذهب (التنمية البشرية) وتتكامل نجاحاتها مالم تمسكها مواطنة تعمل (بقوة شخصية مرتكزها الضمير) وهما عنصرا العقد الاجتماعي للحرية social contract of freedom

ب-الحرية ، كما يؤكدها الاقتصادي Sen، تجسد ضمناً القدرة على التصرف أو التغيير دون قيود للشخصية الضميرية. فأي شيء هو "حر" إذا كان يمكن تغييره بسهولة وغير مقيدة في حالته الحالية. اذ يتمتع الشخص بحرية كاملة اذا اراد القيام بأشياء لن تتمكن اية قوى مختلفة من أن تمنعه من ممارستها، سواء من الناحيتين النظرية أو العملية. إذ يصف Sen مجتمع الحريات الخالي من العبودية بثلاث درجات من الحرية وهي:

-الحرية من: القيود الاجتماعية

-الحرية إلى: القيام بما تريد عمله او فعله.

-الحرية لكي نكون: من نحن.

ويتسع مجال Sen في فلسفة الحرية وضماناتها البشرية بمحاور مختلفة منها: حماية الإنسان من القحط والجوع والظواهر الطبيعية الخطرة، وكذلك حماية الإنسان من المخاطر الاجتماعية التي تسببها كثرة الوفيات وانخفاض معدل عمر الإنسان والأمية. فضلاً عن المشكلات الاقتصادية التي تمثلها حالات اللاعدالة في توزيع الدخول والثروات وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وهكذا ومن خلال توسيع الخيارات الإنسانية وتوفير العلاقات الديمقراطية في المجتمع ستؤدي الحرية إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية عبر توفير توزيع عادل للدخل وحرية سياسية واجتماعية.

ج- اما الشخصيات Personalities الخمس التي جرى اختبارها في جامعة نورث ويسترن الامريكية والتي يمكن أن توفر نمط سيادتها على العقد الاجتماعي الذي يمكن بموجبه توصيف مرحلة تطوره التاريخية فإنها تراوحت بين هيمنة: (العصابية، والانبساط، والانفتاح، والتوافق، والضمير) وجرى التعاطي معها للتعرف على أبعاد الشخصية البشرية، ثم إيجاد العلاقة بينها وبين دور المواطن في تيسير العقد الاجتماعي، تأتي جميعها كي نعرف مَن نحن في بناء المؤسسات السياسية الحرة، وكيف يرانا الآخرون بالاختيار، إذ ترى أن التوقف عن استعباد التنمية البشرية في المجتمع المشرقي القائم على (الغنيمة والغلبة والقبيلة والمعتقد) وإطلاق القوى الإنسانية نحو الرفاهية سيوفر الظروف الموضوعية إلى دولة الحريات الخالية من العبودية، ذلك إذا ما استطاع النمط الخامس من الشخصيات وهي (الشخصية الضميرية السير في بناء العقد الاجتماعي والدولة التنموية القائمة على التربية الشخصية وتحويلها من هيمنة (الشخصية العصابية) إلى (شخصية الضمير البشري). فبناء مجتمع الشخصية الضميرية التي تعني تحسس الهموم البشرية بالسر والعلن وتوسيع خياراتهم في الحياة والرفاهية لتأتي في صلب آيديولوجيا دولة الرفاهية أي الدولة من اجل الحرية التي قوامها التنمية البشرية.

والعكس فبناء مجتمع يقوم على العصابية وقوامه دولة تتسلط فيها اذرع القلق، والغضب، والعدائية، والاكتئاب، والوعي الذاتي، والاندفاعية، وعدم قدرة الفرد فيها على تحمُّل الضغوط، والشعور بالعجز واليأس هو النمط الآخر الذي لخصه المفكر

مزهر الخفاجي في موضوع اللادولة أو الدولة من أجل الدولة وهو يرتبط بسواد النوع الأول من الشخصية وهي العصابية في تطبيق العقد الاجتماعي.

٦-الحرية والشخصية الضميرية

ستظل مراحل معرفة (التنمية الشخصية) واحدة من أخطر مراحل الحرية وخياراتها التي تقوم على درجة تطور سمات التنمية البشرية ولاسيما موضوع (السمة) (المتأصلة) و(الاستجابة) (المتحققة) في السلوك الشخصي أو تعاطي الافراد تجاه بعضهم البعض أو التعاطي مع الطبيعة لتؤلف أشد ديناميكيات اجتماعيات علم الاقتصاد في ميلاد حرية الاختيار وانطلاق معجلات التنمية البشرية وبناء الدولة المؤسساتية معاً موضوعها وغايتها هو الإنسان.

لذا فإن تطور المواطنة في سيادة نمط من مجتمعات الشخصية وهي المجتمعية الشخصية الضميرية The conscientious personality community وهي من تولّدها بعض أساسيات التنمية البشرية لتأخذ منحى الميلان الاجتماعي العام للشخصية، وهي من أهم مراحل التطور التاريخي في صياغة البنيات الفوقية superstructures وعقدها الاجتماعي الذي يقوم على التفريق بين فكرة الحرية وتعدد خياراتها من جهة، وبين فكرة العبودية وضيق خياراتها. والأخيرةُ هي من (السمات الجمعية التي تأتي بطيف أو لون واحد مشترك من الشخصيات العصابية) والتي تجتمع متطرفة على طيف منفرد لتصبح الاستجابة هنا ظاهرة جمعية سالبة أي يمكن تسميتها (بالاستجابة الملونة المتفردة جمعاً)، وتمثلها بلا شك حالات التوحش بين البشر والتمرد والاستغلال المشترك والجريمة المنظمة وتجسد حالة العنف الجمعي وهي عبودية العنف والتطرف في السلوك. فهي تجسيد (لقوى اللادولة أو الدولة من أجل الدولة وليس لخير الإنسان).

وبالمقابل هناك السمات (الشخصية الضميرية) المتعددة الاطياف التي تشترك مجتمعيا بسمات لونية مختلفة تتفق وتنظيم المجتمع من التفرد بسمة عبودية ذات اللون الواحد لتأخذ منحىً بسمات مختلفة، تنسج بنسيج يؤدي إلى تكوين العقد الاجتماعي السياسي في دولة التنمية البشرية وبعجلات قوامها دايلكتيكيات التاريخ ونمو مؤسسات العدالة الاجتماعية.

7- ختاماً، فالشخصية الضميرية هي تجسيد للمواطنة التي ترسم حقا سعادة المجتمع المتحرر من عبودية الشخصية ذات المنحى الأحادي لتنضوي في بنية اسمها الدولة أو (قوة الدولة) التي يتطابق فيها (الحق العام مع السمة الشخصية الضميرية) وتتطابق

فيها (الواجبات العامة مع الاستجابة الشخصية) ليتشكل (خيار الحرية) الذي يليق بمجتمع التنمية الاقتصادية دوما وعمادها دولة (التنمية البشرية) ورفاهية مواطنيها الذين هم من (فئة شخصية الضمير) وممن يتطلعون لبلوغ العقد الاجتماعي للحرية. يومها ستكون التنمية كالحرية كما أرادها عالم الاقتصاد Sen.■

(*) باحث اقتصادي اكاديمي والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 4 شباط 2022

http://iraqieconomists.net/ar/